أما مصر وسوريا، اللتان كانتا منشغلتين في تثبيت سلطتيهما، والتحضير لحرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، فكان يهمّهما، بالقدر عينه، ان تكون علاقتهما مع المنظمة، بشكل أو بآخر، على نحو من الاتفاق، لاعتبارات تتعلق، أساساً، بالوضع المربَك لهذين النظامين. فقد سعت سوريا، ومصر، الى التنافس على كسب ود المنظمة. وكانت العلاقة مع مصر، ومع سوريا، الحسنة في ذلك الوقت، ضرورية، أيضاً، للمنظمة، لكي لا تظهر هذه في موقف الضعف والعزلة في العالم العربي، الامر الذي كان من شأنه ان يخفف، الى حد ما، من آثار ما عانت منه في الاردن. كما سعت المنظمة الى الاستفادة من علاقتها مع النظام الجديد في سوريا، من اجل تسهيل مد نفوذها في لبنان، وتوطيد وجودها، لاحقاً، هناك. والواقع، ان مغزى التغير في الحكم، الذي حدث بصورة متزامنة تقريباً في مصر وسوريا، لم يكن يخلو من مفارقة. فقد كان كلا الرئيسين الجديدين على طرفي نقيض في افكارهما، وطباعهما الشخصية، وتوجهاتهما السياسية. ففيما كان أنور السادات يمثل، باسلوبه وطريقته، نموذجاً نقيضاً لسلطة عبدالناصر، على الاقل في استنكافه عن الطموح في لعب دور الزعامة في العالم العربي، فان الاسد برهن ، منذ السنوات الاولى لتوليه مقاليد الحكم في سوريا، على رغبته في توسيع مجال نفوذ سوريا الاقليمي في المنطقة، وحلم ان يكون خليفة الزعيم العربي الراحل. وهكذا نشأ من هذا التعارض ما يسمى بغياب التناسق في المكانة، حين فضلت الدولة العربية الكبرى، المؤهلة وحدها لقيادة العالم العربي، التخلي عن هذه المهمة، والانكفاء الى داخل حدودها[٣١]، فيما حاولت دولة اصغر، لا تتمتع بالموارد والامكانات الذاتية، كسوريا، ان تلعب مثل هذا الدور.

لقد طمح الرئيس الاسد، بعد سيطرته على الحكم، الى تغيير الصورة التقليدية لسوريا في العالم العربي، التي نظر اليها، دائماً، كمجال نفوذ للتصارع على كسبها الى جانب هذا التحالف العربي، أو ذاك، وليس باعتبارها دولة استقطاب وقيادة[٣٢]. وقد ادرك الرئيس السوري الجديد هذا الامر في وقت مبكر، حينما كان لا يزال وزيراً للدفاع، حيث حاول، حينذاك، تقديم الدعم الى «فتح»[٣٣]، وزيادة هيمنة نفوذ سوريا في توجهاتها، الامر الذي ابرز الصدام بينه وبين عرفات منذ ذلك الحين، حين حاول اقصاء عرفات عن قيادة «فتح» واستبداله بشخصية ذات ميول بعثية[٣٤]. وكان من نتيجة هذا الصراع اعتقال عرفات نفسه وزجه في السجون السورية، بأمر من الاسد.

كان الرئيس السوري مدركاً لأهمية ان يكون لسوريا الكلمة الفصل في تقرير مصير القضية الفلسطينية، وعدم ترك هذه القضية ليقررها الفلسطينيون في م.ت.ف. بأنفسهم . كما أدرك الرئيس السوري، وسعى، الى مد وصاية سوريا، بالقدر عينه، الى الاردن، ولبنان، وان كان ذلك باشكال مختلفة. وقد أعلن الاسد، بنفسه، في الثامن من آذار (مارس) ١٩٧٤، عن الاعتبار الايديولوجي الذي يمنحه هذا الحق، حين حدد، بوضوح، ان «فلسطين ليست جزءاً فقط من العالم العربي، بل تمثل القسم الاساسي من سوريا الجنوبية، وستبقى كذلك جزءاً من بلدنا سوريا العربية»[٣٥]. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يصدر فيها رئيس أو مسؤول سوري مثل هذا الاعلان، الذي يشير، بوضوح، الى تصميم الحكم الجديد على اعادة احياء مشروع سوريا الكبرى، بحيث تضم كل بلاد الشام، أي الاردن وفلسطين ولبنان وسوريا. انطلاقاً من هذا، يجب فهم مسار التوتر في العلاقة بين سوريا وم.ت.ف. حيث نظرت المنظمة الى محاولات سوريا للهيمنة عليها مصدر تهديد لاستقلاليتها؛ فيما رأت سوريا في تصميم المنظمة على استقلاليتها «بدعة سياسية، وهرطقة ـ انحراف قومية»، وأمراً غير جائز في كل الاحوال. وسعت دائماً، الى ابقاء م.ت.ف. تحت هيمنتها، ووصايتها، وذلك بخلاف مصر، التي رأت فيها المنظمة مصدر حماية، في مواجهة الوصاية السورية أساساً.